﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الشّورى: 49 - 50]

❁ مُناسَبَةُ الآيتينِ لِما قبلَهما:

اللهُ هو المتصرِّفُ المتفرِّدُ بالمُلكِ والملَكوتِ والخَلْقِ والأمرِ

لمّا ذكرَ ﷻ في الآية السّابقة إذاقةَ الإنسانِ الرَّحمةَ وإصابتَهُ بالسَّيِّئةِ؛ أتبعَ ذلكَ بقوله: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ لبيانِ أنَّ لهُ المُلكَ العلويَّ والسّفليّ، وأنّه يفعل ما يريد، وأنَّهُ يقسمُ النِّعمةَ والبلاءَ كيفَ أرادَ، ويَهَبُ لعبادِهِ مِنَ الأولادِ ما تقتضيهِ مشيئتُهُ[1].

ومنها: لمّا قدَّمَ ﷻ في هذهِ السّورةِ أنَّ لهُ التَّصرُّفَ التّامَّ في عالَمِ الخَلْقِ بالأجسامِ المرئيَّةِ، وفي عالَمِ الأمرِ بالأرواحِ الحسِّيَّةِ والمعنويَّةِ القائمةِ بالأبدانِ، وختمَ بتصرُّفِهِ المُطلَقِ في الإنسانِ مِنْ إنعامٍ وانتقامٍ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ لهُ التَّصرُّفَ التّامَّ ملكًا وملَكوتًا، خلقًا وأمرًا؛ لذلك أتبعَهُ الدَّليل في هاتين الآيتين على أنَّ تصرُّفَهُ ذلكَ على سبيلِ المُلْكِ والقَهرِ[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُلْكُ﴾: (ملك) أصلٌ يدلُّ على قوَّةٍ في الشَّيءِ وصحَّةٍ، ومِنْ ذلكَ يقالُ: أملكَ عجينَهُ، أي: قوَّى عَجْنَهُ وشَدَّهُ، ويقالُ: مَلَكَ الإنسانُ الشَّيءَ؛ لأنَّ يدَهُ فيهِ قويَّةٌ صحيحةٌ[3]، ويُطلَق على التّصرف بالأمر والنّهي في الجمهور، واللّهُ سبحانَهُ هو مالكُ كلِّ شيءٍ، يتصرَّفُ فيهِ كما يشاءُ[4].

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 232، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 609، وأبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 347.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 351.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ملك).
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 43.

2) ﴿يَهَبُ﴾: الهِبَةُ: أنْ تجعلَ مِلْكَكَ لغيرِكَ بغيرِ عِوَضٍ، يقالُ: وهبتُهُ هِبَةً ومَوْهِبَةً ومَوْهِبًا[1]، ويوصَفُ اللّهُ تعالى بالواهبِ والوهّابِ بمعنى أنَّهُ يُعطي مِنْ غيرِ استحقاقٍ عليه، بل هو تفضُّلٌ منهُ على خَلْقِهِ[2]، وهو المرادُ هنا.

3) ﴿عَقِيمًا﴾: (عقم) أصلٌ يدلُّ على غُموضٍ وضيقٍ وشدَّةٍ[3]، ويُبْسٍ مانعٍ مِنْ قبولِ الأثرِ، ومِنْ ذلكَ يقالُ: يومٌ عقيمٌ، أي: لا فرحَ فيه، وريحٌ عقيمٌ، أي: غيرُ لاقحٍ، أي: لا يأتي بمطرٍ، إنَّما هي ريحُ الإهلاكِ[4]، وداءٌ عقامٌ: لا يقبلُ البُرْءَ، والعقيمُ مِنَ النِّساءِ: الَّتي لا تقبلُ ماءَ الفَحْلِ[5]، والمرادُ بالعقيمِ هنا: الَّذي لا يولَدُ لهُ، مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

كمالُ قدرةِ اللهِ وسلطانِهِ

يُخبرُ اللّهُ تعالى عن كمالِ سلطانِهِ وقدرتِه، ويَذكرُ صوَرًا مِنْ ذلكَ، فيقولُ: للّهِ سلطانُ السَّماواتِ السَّبعِ والأرضينَ، يفعلُ في سلطانِهِ ما يشاءُ، ويخلقُ ما يشاءُ خَلْقَهُ؛ فيُعطي مَنْ يشاءُ مِنْ خَلْقِهِ مِنَ الولدِ الإناثَ دونَ الذُّكورِ، ويُعطي مَن يشاءُ منهُم الذُّكورَ دونَ الإناثِ، أو يخلطُ بينَهم بأنْ تلدَ المرأةُ غلامًا، ثمَّ تلدَ جاريةً، ثمَّ تلدَ غلامًا، ثمَّ تلدَ جاريةً، وهكذا، ويجعلُ مَنْ يشاءُ عقيمًا، لا يولَدُ لهُ، إنَّ اللّهَ ذو علمٍ بما يخلقُ، وقدرةٍ على خَلْقِ ما يشاءُ[7]، وليس ذلك لأحدٍ إلّا اللّه.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

علَّةُ فصلِ ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

اللـهُ متفرِّدٌ بالخَلْقِ والأمرِ

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لِما

(1) الرّاغب، المفردات: (وهب).
(2) السَّمين، عمدة الحفّاظ، والزّبيدي، تاج العروس: (وهب).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقم).
(4) الزّبيديّ، تاج العروس: (عقم).
(5) الرّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحفّاظ: (عقم).
(6) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 25/ 60.
(7) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 21/ 556، و557.

بينَهما مِنْ شِبْهِ كمالِ الاتِّصالِ؛ فهذهِ الجملةُ استئنافٌ بيانيٌّ؛ لأنَّ ما سبقَهُ مِنْ عجيبِ خَلقِ الإنسانِ الَّذي لم يُهذِّبْهُ الهَدْيُ الإلهيُّ، يُثيرُ في نفسِ السّامع بعضَ الأسئلة عن فَطْرِ الإنسانِ على هذَينِ الخُلُقينِ اللَّذينِ يتلقَّى بهما نعمةَ ربِّهِ وبلاءَهُ، وكيفَ لم يُفْطَرْ على الخُلُقِ الأكملِ؛ ليتلقَّى النِّعمةَ بالشُّكرِ، والضُّرَّ بالصَّبرِ، وعن سببِ إذاقةِ الإنسانِ النِّعمةَ مرَّةً، والبُؤسَ مرَّةً، فيَبْطُرُ ويكفرُ، فكانَ جوابُهُ أنَّ اللّهَ المتصرِّفُ في السَّماواتِ والأرضِ، يخلقُ فيهما ما يشاءُ مِنَ الذَّواتِ وأحوالِها[1].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بالجملةِ الاسميَّةِ في صدر الآية:

ثبوتُ مِلْكِ اللهِ للسَّماواتِ والأرضِ

عُبِّرَ بالجملةِ الاسميَّةِ في قولِ الحقِّ جلَّ ذكرُهُ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ للدّلالةِ على ثُبوتِ هذهِ الحقيقةِ، وهي كونُ مُلْكِ السَّماواتِ والأرضِ للّه، وفي التّعبير بها إشارةٌ إلى ثبوت ملكيّته سبحانه للسّماوات والأرض قبلَ خَلْقِ النّاس، وفي ذلك توبيخٌ للذين يعبدون الأصنام التي لا تملك شيئًا، فضلًا عن ملكيّتها لأنفسها.

دلالةُ اللّامِ في: ﴿لِلَّهِ﴾:

الملكُ والاختصاص

اللّامُ في قولِهِ تعالى شأنُهُ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ للمِلْكِ والاختصاصِ، فاجتمعَ في الكلامِ إثباتُ التَّصرُّفِ في السَّماواتِ والأرضِ للّهِ في كلمةِ ﴿مُلْكُ﴾، وإثباتُ اختصاصِهِ تعالى بهذا التَّصرُّفِ.

بلاغةُ التَّعبيرِ بلفظِ الجلالةِ:

ذو العظمةِ والجلالِ له المُلْكُ والتَصرّف التّامّ

عُبِّرَ بلفظِ الجلالةِ في قولِهِ تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنَّهُ الاسمُ الأعظمُ الدّالُّ على صفاتِ الجلالِ والكمالِ، الجامعُ لمظهرِ العظمةِ، ومقامِ اللُّطفِ والإحسانِ والرَّحمةِ، والمعنى: للمَلِكِ الأعظمِ مُلكُ السَّماواتِ والأرضِ[2]، وفي التّعبير به تربيةٌ للمهابة في القلوب.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 136.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 351.

دلالةُ تقديمِ ﴿لِلَّهِ﴾:

الاختصاص والحصرُ

قُدِّمَ قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ على ﴿مُلْكُ﴾ في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ لإفادةِ الاختصاصِ والحصرِ، والمعنى: للهِ مُلْكُ السَّماواتِ والأرضِ، لا لغيرِهِ سبحانَهُ اشتراكًا أوِ استقلالًا[1]، وقد قوَّى هذا التَّقديمُ دلالةَ اللّامِ الجارَّةِ.

دلالةُ الإضافةِ في: ﴿مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

الإضافةُ في قولِهِ تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بمعنى اللّامِ، أي: للهِ المُلْكُ المتعلِّقُ بالسَّماواتِ والأرضِ.

سرُّ التّعبيرِ بلفظ: ﴿مُلْكُ﴾ دون (مِلك):

عَبّر القرآنُ الكريم بقوله: ﴿مُلْكُ﴾ بالضّمّ في: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ولم يقل: (مِلك) بالكسر؛ لأنّ المراد إثباتُ سلطانه وقدرته سبحانه، ولأنّ المُلك يتضمّن المِلك.

سرُّ تخصيصِ السّماوات والأرض بالذِّكر:

السّماواتُ والأرضُ من أعظم المخلوقات الظّاهرة وأعجبِها

خصّ القرآنُ الكريم ذِكْرَ السّماوات والأرض، مع أنّ اللّه ﷻ له المُلك والمَلكوت، وله ملك الدّنيا والآخرة؛ لأنّهما من أعظم المخلوقات الظّاهرة وأعجبِها، ولأنّ المخلوقاتِ لا يخلو سُكناها منَ السّماوات أوِ الأرض؛ فالمُلكيّة لهما تتضمّن مُلكيّةَ ما فيهما والتّصرّفَ في شؤونهما.

براعةُ الطِّباقِ بينَ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

الكونُ كلُّهُ مقهورٌ بسلطانِ اللهِ

جُمِعَ بينَ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ في قولِ الباري ﷻ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ رِعايةً لمُحسِّنٍ معنويٍّ، وهو الطِّباقُ، وفائدتُهُ هنا التَّنبيهُ على أنَّ الكونَ كلَّهُ مِنَ العَرْشِ الذي هو غايةُ الارتفاعِ، إلى الفَرْشِ (الأرض) الَّذي هو غايةُ الانخفاضِ؛ مقهورٌ بسلطانِ اللّهِ تعالى، وفي ذلكَ دليلٌ باهرٌ على وحدانيَّتِهِ وقدرتِهِ.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 53.

سرُّ التّعبيرِ بالخَلْق في: ﴿يَخْلُقُ﴾:

أوثِر التّعبيرُ بالخَلْق دون غيره في قوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾؛ لأنّه أعمُّ الألفاظ؛ فهو يُطْلَق في اللّغة على خَلْق الأشياء وإيجادها، وهو المناسبُ للإنسان في سياق هذه الآية التي تتحدّث عن خَلْق الذّكور والإناث، والنّاظرُ في آيات القرآن الكريم التي تتحدّث عن خَلْق آدم، يجد أنّ لفظَ الخَلْق هو الغالب في قصّته؛ بخلاف غيره منَ الألفاظ كالبَرْء والتّصوير، فهما يندرجان تحت الخَلْق.

بلاغةُ التّعبيرِ بالمضارعِ في: ﴿يَخْلُقُ﴾:

تـجـدُّدُ الـخَـلْـقِ واستمرارُهُ

عُبِّرَ بالمضارعِ في قولِه تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾؛ للدِّلالةِ على تجدُّدِ الخَلْقِ واستمرارِه بحسَبِ المشيئةِ[1]، وفي التّعبير بالمضارع دلالةٌ على تصرّفه تعالى في خَلْقه، في تجدُّد الخَلْق كما يشاؤه ﷻ؛ فلا يمنعه مانعٌ فهو الذي يملك الزّمان؛ فيخلق فيه ما يشاء كما يشاء، دون معقّبٍ على أمره في الخَلْق.

سرُّ التّعبير بـ ﴿مَا﴾ دون (الّذي):

كـثرةُ مخلوقاتِ اللهِ تعالى

أوثر التّعبيرُ بـ ﴿مَا﴾ في قولِه تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ دون (الذي)؛ لإفادة العموم، أي: يخلقُ ما يشاؤُهُ ممّا تعلمُهُ وممّا لا تعلمُهُ[2]، وفي ذلكَ توسعةٌ لدائرةِ الخَلْقِ، وزيادةُ تنبيهٍ على القدرةِ والعظَمةِ.

سرُّ التّعبيرِ بالمشيئةِ:

لا مُعقّبَ للهِ على ما يخلقُ ولا مانعَ لهُ

عُبِّرَ بالمشيئةِ في قولِ الحقِّ عزَّ وعلا: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾؛ لبيانِ أنَّهُ ﷻ لا يجبُ عليهِ خَلْقُ شيءٍ، ولا يمنعُهُ أحدٌ ممّا أرادَ خَلْقَهُ؛ لأنَّهُ يتصرَّفُ في مُلْكِه، وفي ذلكَ مِنَ العظَمةِ والكِبرياءِ ما لا يخفَى[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 353، والشّربينيّ، السّراج المنير: 3/ 549.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 36.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 84، والقونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 262.

سرُّ فَصْلِ جملة ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾:

هِبَةُ الذُّرِّيَّةِ مِنْ وجـوهِ الخَـلْـقِ البديعةِ

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ عن قولِهِ: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾؛ لِما بينَهما مِنْ كمالِ الاتِّصالِ؛ لأنَّهُ بدلٌ منهُ، بدلُ بعضٍ من كلٍّ، والمعنى: يجعلُ أحوالَ العبادِ في الأولادِ مختلفةً على مقتضَى المشيئةِ، يَهَبُ لبعضٍ إمّا صِنفًا واحدًا ذكرًا أو أنثى، أوِ الصِّنفينِ معًا، ويُعقِمُ آخرينَ[1]، أو هو بدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ خَلْقَهُ ما يشاءُ يشتملُ على هِبَتِهِ لِمَنْ يشاءُ ما يشاءُ[2]، ويجوزُ كونُهُ استئنافًا أو بيانًا[3]، وهما أيضًا مِنْ موجِباتِ الفصلِ.

سرُّ التّعبير بالهبة في: ﴿يَهَبُ﴾:

هبةُ الله عطاءٌ بـلا عِـوَض، ومِنحةٌ بلا غَرَض

آثَرَ القرآنُ الكريم التّعبيرَ بالهبة في قوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ دون الإيتاء أوِ الإعطاء؛ لأنّ الهبة يدور معناها اللّغوي حولَ العطاء الخالي منَ العِوض، ولذلك من أسمائه سبحانه الوهّاب، ومعناه: المُتفضّل بالعطاء بلا عِوض، ومانحُ الفضلِ بلا غَرض، ومعطي الحاجةِ بلا سؤال[4]، لهذه المعاني اختار القرآن التّعبيرَ بالهبة في المواطن التي تفضّل اللّهُ بها على عباده، ولا سيما في أمر الإنجاب، والنّاظرُ في آيات القرآن الكريم يجد ذلك على ألسنة الأنبياء؛ فإبراهيمُ عليه السلام قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠٠﴾ [الصّافات: 100]، وزكريا قال: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥﴾ [مريم: 5]، وعباد الرّحمن قالوا: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: 74]، ولم يرد بلفظ الإيتاء أوِ الإعطاء، ممّا يُؤكّد خصوصيّة التّعبير بالفعل ﴿يَهَبُ﴾ في أمر إنجاب الذّرّيّة.

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 85.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 138.
(3) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 427، والآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 53.
(4) عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة: (وهب).

بلاغةُ التّعبيرِ بالمضارعِ في: ﴿يَهَبُ﴾:

تـجـدُّدُ هِـبَـةِ الإناثِ والذُّكورِ

جيءَ بصيغةِ المضارعِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾؛ للدّلالةِ على أنَّ هذا حدثٌ متجدِّدٌ في خَلْقِهِ ما بقيَ في الأرضِ إناثٌ وذكورٌ[1]، وفي التّعبير بالمضارع دلالةٌ على قيّوميّته سبحانه في تصريف أمور الخَلْق في أمر الإنجاب، وفيه طمأنةٌ لمن حُرِمَ الإنجاب بأنّه إذا دعا ربّه، استجاب اللّهُ دعاءه؛ لأنّ أمر الهِبة مُتجدّدٌ.

سِرُّ تعديةِ فعلِ الهِبَةِ باللّامِ:

تضمينُ الهِبَةِ معنى الخَلْقِ

عُدِّيَ فعلُ الهِبَةِ باللّام في قولِهِ تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾، وقولِهِ: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾، معَ أنَّ فعلَها متعدٍّ بنفسِهِ إلى مفعولين؛ لتضمينِ الهِبَةِ معنى الخَلْقِ، ولئلّا يُتوهَّمَ أنَّ الولدَ كانَ لغيرِ الوالدِ، ووهبَهُ اللّهُ لهُ[2].

نُكْتَةُ التّعبيرِ بالموصولِ في: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾:

عُبِّرَ بالموصولِ في قوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾، وقولِهِ: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾؛ ليَشملَ كلَّ مَنْ حكمَتْ مشيئةُ اللّهِ تعالى بأنْ يوهَبَ لهُ إناثٌ أو ذكورٌ.

سرُّ التّعبيرِ بالمشيئةِ في: ﴿يَشَآءُ﴾:

المشيئةُ تقتضي الوجودَ بخلافِ الإرادةِ

أوثر التّعبيرُ بالمشيئة في قوله: ﴿يَشَآءُ﴾ دون الإرادة لوجود فرقٍ بينهما؛ فالمشيئة لغةً الإيجادُ، والإرادةُ طلبُ الشّيء، والمشيئة تقتضي الوجودَ؛ فلذلك قيل: (ما شاء اللّه كان)؛ بخلاف الإرادة فإنّها لا تقتضي وجودَ الشّيء؛ كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، وربّما يريد الإنسانُ لنفسه العُسْر، ولمّا كانتِ المشيئة تقتضي الوجودَ، ناسبَ التّعبيرُ بها في أمر الإنجاب؛ بخلاف الإرادة[3].

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 231.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 345.
(3) زيدان، الفروق اللّغويّة في القرآن، ص: 112.

بـيـانُ طبيعةِ الإنـسـان عند استقبال المولود

سرُّ تنكيرِ (الإناثِ) وتعريفِ ﴿ٱلذُّكُورَ﴾:

نُكِّرَ لفظُ (الإناثِ)، وعُرِّفَ لفظُ ﴿ٱلذُّكُورَ﴾ في قولِهِ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾؛ لأنَّ التَّنكيرَ هو الأصلُ في أسماءِ الأجناسِ، وتعريفُ الذُّكورِ باللّامِ؛ لأنَّهم الصِّنفُ المعهودُ للمخاطَبينَ، فاللّامُ لتعريفِ الجنسِ، وإنَّما يصارُ إلى تعريفِ الجنسِ لمقصدٍ، أي: يَهَبُ ذلكَ الصِّنفَ الَّذي تعهدونَهُ، وتتحدَّثونَ به، وترغبونَ فيهِ[1]، وفي تعريفِ الذُّكورِ أيضًا رِعايةٌ للفاصلةِ[2]، وفي تعريفِ الذّكورِ مع ما فيه منَ الاستدراكِ لقضيةِ التّأخيرِ؛ التّنبيهُ على أنّه المعروفُ الحاضرُ في قلوبهم أوّلَ كلّ خاطرٍ، وأنّه الذي عقدوا عليه مناهم؛ فمُيِّزوا بسِمَةِ التَّعريفِ[3]؛ لأنَّ التَّعريفَ تنويهٌ وتشهيرٌ، وفيهِ جبرٌ لتأخيرِهم في الذِّكرِ[4].

عنايةُ الإسلامِ بشأنِ الإناثِ

سرُّ تقديمِ (الإناثِ) على ﴿ٱلذُّكُورَ﴾:

قُدِّمَتِ (الإناثُ) على ﴿ٱلذُّكُورَ﴾ في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾؛ لأنَّهُ تعالى ذَكرَ البلاءَ في آخرِ الآيةِ السّابقةِ، وكفرانَ الإنسانِ بنسيانِهِ الرَّحمةَ، ثمَّ عقَّبَهُ بذِكْرِ مُلْكِهِ ومشيئتِه، وذكرَ قسمةَ الأولادِ، فقدَّمَ الإناثَ لأنَّ سياقَ الكلامِ أنَّهُ فاعلٌ ما يشاؤُهُ، لا ما يشاؤُهُ الإنسانُ، فكانَ ذِكرُ الإناثِ اللّاتي مِنْ جملةِ ما لا يشاؤُهُ الإنسانُ أهمَّ، والأهمُّ واجبُ التَّقديمِ[5]، أو لأنَّ الإناثَ أكثرُ لتكثيرِ النَّسْلِ، فلذا جازَ تعدُّدُ الزَّوجاتِ، أو لأنَّ الكلامَ في البلاءِ، والعربُ تَعُدُّهنَّ بلاءً، أو لتطييبِ قلوبِ آبائِهنَّ، أو للمحافظةِ على الفواصلِ[6]، أو تأنيسًا لهُنَّ وتشريفًا؛ ليُهتمَّ بصَوْنِهنَّ والإحسانِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 138.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 84.
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 48.
(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 261.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 232.
(6) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 84، والخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 427.

إليهنَّ[1]، وفي تقديم الإناث على الذّكور تعريضٌ بالمشركين فيما كانوا يعتقدونه منَ التّشاؤم بولادة البنات[2].

بلاغةُ عطفِ ﴿وَيَهَبُ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ عطفٌ على قولِهِ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾، وفيهِ تفصيلٌ لصورةٍ أخرى مِنْ صوَرِ خَلْقِ اللّهِ تعالى ما يشاءُ، وفي العطف دلالةٌ على أنّه ﷻ هو القادر على الجمع بين هبة الإناث والذّكور، وليس ذلك إلّا له سبحانه.

هِبَةُ الذُّكورِ مِنْ صوَرِ خَلْقِ اللهِ ما يشاءُ

بلاغةُ تَكرارِ الهبةِ والمشيئةِ:

في تكرارِ فِعْلَيِ الهبَةِ والمشيئةِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ إطنابٌ، حيثُ لم يُقَلْ: (يَهَبُ لِمَنْ يشاءُ إناثًا أو ذكورًا)، والغرضُ مِنْ ذلكَ: الاهتمامُ بشأنِ المشيئةِ، والتَّنبيهُ على تغايرِ الهِبَتينِ، واستقلالِ كلٍّ منهما، والتَّأكيدُ على أنَّ هِبَةَ الأولادِ مَحْضُ فضلٍ مِنَ اللّهِ[3]، وللإشارة إلى أنّ هبة الذّكور تُساوي هبةَ الإناث؛ فلا ينبغي التّقليلُ من شأن الإناث، بل كلّ هبة منهما تستحِقُّ الشّكرَ لذاتها.

الأولادُ فضلٌ مِنَ اللهِ لمن يشاء

بلاغةُ الطِّباقِ بينَ الإناثِ والذُّكورِ:

في الجمعِ بينَ الإناثِ والذُّكورِ في قولِهِ ﷻ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ رِعايةٌ لمُحسِّنٍ معنويٍّ، وهو الطِّباقُ، والغرضُ منهُ التَّنصيصُ على أنَّ هذَينِ الصِّنفينِ مِنَ الأولادِ هِبَةٌ مِنَ اللّه، أحبّوا ذلكَ أو كَرِهوهُ، وفيه إشارةٌ إلى عدالة القسمة الإلهيّة في هبة الذّكور والإناث؛ لاستقامة الحياة المجتمعيّة من خلال الهبتين؛ لأنّه لا تستغني واحدةٌ منهما عنِ الأُخرى.

كـلُّ ما لـلنّاسِ مِـنَ الأولادِ هِبَةٌ مِنَ اللهِ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 348.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 138.

(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 263.

بلاغةُ العطفِ بـ ﴿أَوۡ﴾ دونَ الواوِ:

المـقـامُ يقتضي التَّقسيمَ

عُطِفَ قولُهُ تعالى: ﴿أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ﴾ بـ ﴿أَوۡ﴾ المفيدةِ للتَّقسيمِ، دونَ الواوِ الَّتي عُطِفَ بها في قولِهِ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾؛ لأنَّهُ قسيمُ المشتركِ بينَ القسمينِ السّابقينِ[1] الَّذَين هما الإناث والذّكور؛ فكأنّه قيل يهب لمَن يشاء صِنفًا واحدًا منَ الأولاد أو صنفين؛ فإنّ الصّنفين قسيمٌ للصّنف الواحد؛ فكان المقامُ مقامَ ﴿أَوۡ﴾ دونَ الواو[2]؛ لأنّ المراد هو الانفرادُ بأحدِ الصِّنفين، سواءٌ تعدَّدَ أو لا، فلو عُطِفَ بالواوِ توُهِّمَ أنَّهُ قسمٌ لكلٍّ مِنَ القسمينِ دونَ المشتركِ بينَهما[3].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بالتَّزويجِ دونَ الهِبةِ:

اقـترانُ الـذُّكـورِ والإناثِ في الهِبَةِ

عَبّر النّظم الكريم في إعطاءِ الصِّنفينِ معًا بالتَّزويجِ دونَ الهبة كما سبق في قوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾، فقال: ﴿أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ﴾؛ لأنَّ كلَّ شيئينِ يُقرَنُ أحدُهما بالآخرِ فهما زوجانِ، وكلُّ واحدٍ منهما يقالُ لهُ: زوجٌ[4]، والمرادُ هنا: الجمعُ بينَ البنينَ والبناتِ في الهِبَةِ[5].

بلاغةُ صيغةِ المضارعِ في التَّزويجِ:

استمرارُ التَّزويجِ وتجدُّدُه

جِيءَ بصيغةِ المضارعِ في قولِهِ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ﴾؛ للدّلالةِ على استمرارِ التَّزويجِ وتجدُّدِه بحسَبِ ما تقتضيهِ مشيئتُهُ تعالى وقدرتُهُ، وفي التّعبير بالمضارع إشارةٌ إلى كمال قدرته سبحانه في خَلْق ما يشاء منَ الجمع بين الذّكور والإناث اقترانًا أو تواليًا.

---

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 84.
(2) ابن التّمجيد والقونويّ، حاشيتان على تفسير البيضاوي: 17/ 265.
(3) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 427.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 610.
(5) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 48، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 138.

مرجعُ الضَّميرِ في: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ﴾:

ضميرُ المفعولِ في قولِه تعالى: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ للأولادِ مِنَ الإناثِ والذُّكورِ[1]؛ إذ هم الَّذينَ يقعُ عليهِم فعلُ التَّزويجِ، ويُقْرَنُ بينَهم.

بلاغةُ الموقعِ الإعرابيّ لـ: ﴿ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾:

احتمالُ الحالِ والمفعولِ

﴿ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ في قولِه ﷻ: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ حالٌ مِنْ ضميرِ المفعولِ في ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ﴾، أي: أو يُزوِّجُهم حالَ كونِهم ذُكرانًا وإناثًا، أو مفعولٌ ثانٍ إنْ ضُمِّنَ التَّزويجُ معنى التَّصييرِ، أي: أو يُصيِّرُهم ذُكرانًا وإناثًا[2].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بالذُّكرانِ دونَ الذُّكورِ:

قلَّةُ الذُّكورِ عندَ الاجتماعِ، وكثرتُهم عندَ الانفرادِ

عُبِّرَ بالذُّكرانِ في قولِه تعالى: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾، وهو جمعُ قِلَّةٍ، وعُبِّرَ بالذُّكورِ في قولِه: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾، وهو جمعُ كثرةٍ؛ لأنَّ العادةَ أنَّهُ إذا أُفرِدَ شخصٌ بالذُّكورِ كانوا أكثرَ مِنْ أنْ يُقرَنوا بالإناثِ؛ فإنَّ المرأةَ إذا ولدَتْ ذكورًا فقطْ كانَ عددُ الذُّكورِ أكثرَ عادةً مِنْ أنْ تَلِدَ ذُكرانًا وإناثًا[3].

سرُّ تقديمِ الذُّكْرانِ على الإناثِ:

بيانُ مقتضى حكمةِ اللهِ في الخَلْقِ

تقديمُ الذُّكرانِ على الإناثِ في قولِه تعالى: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ جاء وفْقَ مقتضى حِكمتِه سبحانه في الخَلْقِ، كما قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: 13]، وقولِه: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣٩﴾ [القيامة: 39]، ولزوالِ أسبابِ تقديمِ الإناثِ عليهِم فيما سبقَ[4].

نُكْتَةُ العطفِ بالواوِ في: ﴿وَيَجْعَلُ﴾:

عدمُ النَّسْلِ قسيمُ هِبَةِ النَّسلِ مطلقًا

عُطِفَ بالواوِ في قولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ دونَ (أو)

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 262، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 8/ 375.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 427، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 8/ 375.
(3) السّامرائيّ، أسئلة بيانيّة، ص: 254.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 232، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 261.

كسابقِهِ؛ لظهورِ أنَّهُ قسيمُ المشتركِ بينَ الأقسامِ المتقدِّمةِ[1]؛ لأنَّ ما قبلَهُ هو هِبَةُ النَّسلِ مطلقًا، وهذا عدمُ النَّسلِ، فهو غيرُ محتاجٍ للتَّنبيهِ باستعمالِ (أو)[2]، والجهةُ الجامعةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ تُناسبُ التَّضادِّ[3]، وممّا يُذْكَر في سرّ العطف بالواو أنّ هذا الصّنفَ الرّابعَ ليس قسيمًا للمشترَك بين القسمين، بل قسيمٌ للمشترَك بين الأقسام المتقدّمة، وهذا من دلالة العقل لا من دلالة اللّفظ، ولذلك كان العطفُ بالواو الجامعة بين وهبِ الولد لمَن يشاء، وجَعْلِ مَن يشاء عقيمًا في مطلق الحصول[4].

سرُّ العدولِ عن لفظِ الحرمانِ إلى لفظِ الجَعلِ:

ذِكْـــرُ تـابـعِ الحِرمانِ يُغني عن ذِكْرِهِ

عُدِلَ في قوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾ عن لفظِ الحرمانِ والمنعِ إلى لفظٍ هو رِدْفُهُ وتابعُهُ، وهو لفظُ الجَعْلِ[5]؛ لأنَّهُ يُغني عنهُ، ويفيدُ عِلَّةَ الحِرمانِ، وفي التّعبير بالجَعْل تطييبٌ لخاطر الإنسان، في أنّ ما يفعله اللّهُ مِن جَعْله عقيمًا له حِكمةٌ لا يعلمُها إلّا اللّه، ولو اطّلع عليها لأدرك حِكمةَ اللّه فيما فعل؛ بخلاف لفظ الحِرمان، فقد يُفهَم منه العقوبةُ، وهذا غيرُ مُرادٍ.

سرُّ التّعبير بالجَعْل دونَ الخَلْق مادّةً وصيغةً:

التّـفـريـقُ بين حـالـتـين؛ بين خَـلْـقِـه عقيمًا وبـين تـصـيـيره عقيمًا لحِكمةٍ يعلمها سبحانه

أوثِر التّعبيرُ بالجَعْل في قوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾ دون الخَلْق كما ورد في صدر الآية ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ لوجود فرقٍ بينهما؛ فالخَلْق معناه في اللّغة: تقديرُ الأشياء وإيجادُها على مثالٍ لم يُسْبَق إليه، وقد يكون بمعنى إيجادِ الشّيء منَ الشّيء كما في قوله: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [المائدة: 110]؛ أمّا الجَعْل في اللّغة فيُطلَق

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 84.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 427.
(3) ابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 265.
(4) ابن التمجيد والقونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 265.
(5) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 54.

على التّهيئة والصّنع، وتصيير الشّيء من حالة إلى حالة؛ لذلك كان التّعبير به مع أمر العُقم ليُفرّقَ بين حالتين؛ بين خَلْقِه عقيمًا وبين تصييره عقيمًا لحِكمة يعلمها سبحانه، وقد يكون ذلك موقوتًا لفترة زمنيّة، والواقع يُؤكّد ذلك؛ فقد يصير كلٌّ منهما عقيمًا، ثمّ إذا افترق وتزوج كلٌّ بزوج آخَرَ وأنجبا؛ فهذا دليلٌ على الجَعْل فيما مضى، ولو عَبّر بالخَلْق بأن قال: (ويخلق من يشاء عقيمًا)، لم تظهر الحِكمةُ فيما أراده اللّهُ من إظهار قدرته سبحانه، وممّا يُؤكّد ذلك أنّه جاء بالفعل المضارع (يجعل)؛ للدّلالة على تجدّد الأحداث في حياة الإنسان؛ فكما أنّ أمر الخَلْق والهبة متجدّدان؛ فكذلك فعلُ العُقْم تتجدّد صورُه، وهذا دليلٌ على قيّوميّتِه سبحانه على مُلكه، يفعل فيه ما يشاء.

نُكْتَةُ التّعبيرِ بالموصولِ ﴿مَن﴾:

شمولُ الجَعْلِ كلَّ مَنْ دخلَ تحتَ المشيئةِ

عُبِّرَ بالموصولِ ﴿مَن﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾؛ دونَ (الذي)؛ لإفادة العموم ليشملَ كلَّ مَنْ حكمَتْ مشيئةُ اللّهِ تعالى بأنْ يُجعلَ عقيمًا، وفي التّعبير بالعموم جبرٌ للخاطر؛ حيثُ جَعل ذلك أمرًا يشترك فيه الكثيرُ، والأمر إذا عمّ هان الخَطْب.

نُكْتَةُ تَكرارِ المشيئةِ:

العطاءُ والمنعُ بمشيئةِ اللهِ

كُرِّرَ فعلُ المشيئةِ في الآية مع هِبَة الإناث وهِبَة الذّكور، ومع أمر العُقْم في قولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ للاهتمام بشأنِه، وبيانِ أنّ كلّ فعلٍ من هذه الأفعال السّابقة ليس عبثًا، وإنّما واقعٌ بمشيئته سبحانه؛ فالعطاءُ بمشيئةِ اللّه، وكذلكَ الحِرمانُ والمَنعُ، وفي هذا طمأنةٌ للإنسان على أنّ هذه المقادير تجري بمشيئته لا بمشيئة الإنسان؛ فيرضى بما قسم اللّه له.

سِرُّ التّعبير بـ ﴿عَقِيمًا﴾ دون عاقر:

أوثِر التّعبير بالعُقْم في قوله: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾، دونَ أن

يكون التّعبير (ويجعل من يشاء عاقرًا)؛ لوجود فرقٍ بينهما، فالعُقْر يُطلق على مَنْع الإنجاب الجُزئيّ، بدليل قصّة زكريا ﷺ لمّا قال: ﴿وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ﴾ [آل عمران: 40]، ودعا ربّه فاستجاب له ورُزِق الولد، قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ﴾ [الأنبياء: 90]، بخلاف العُقْم؛ فهو يُطْلق على منع الإنجاب الكُلّيّ، ولذلك لما بُشّرت امرأةُ إبراهيم بإسحاق تعجّبت وقالت: كيف وأنا عجوز عقيم؛ فكان الجواب: إنّ ذلك بأمر الله الذي لا يُعجزه شيءٌ؛ قال تعالى: ﴿أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [هود: 73]، والفرق بينهما ظاهر؛ فمع امرأة زكريا كان بالدّعاء، ومع امرأة إبراهيم ﷺ كانت بالمعجزة.

العُـقْـم مَـنـعُ الإنجاب الكليّ، والـعُـقْـر مَـنْـع الإنجاب الجُزئيّ

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بصيغةِ (فعيل):

عُبِّرَ بصيغةِ (فعيلٍ) في قولِهِ تعالى شأنُهُ: ﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾؛ لأنَّها بمعنى (مفعولٍ)، فتشملُ كلَّ مَنْ لا يولَدُ لهُ مِنْ رجلٍ أوِ امرأةٍ[1]، وممّا يُذْكَر في سرّ التّعبير بهذه الصّيغة؛ الدّلالةُ على شدّة تمكّن الصّفة، وأنّه لا يستطيع أحدٌ أن يغيّر قَدَر الله فيه، وفي هذا ردٌّ على مَن يدّعون علاجَ العُقْم؛ لأنّ ذلك ليس لهم؛ بخلاف العُقْر الذي يُطْلَق على منع الإنجاب الجزئيّ؛ فَللطّب في ذلك سبيل، بدليل التّعبير بالإصلاح في قوله: ﴿وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ﴾ [الأنبياء: 90].

العقيمُ يشملُ الرِّجالَ والنِّساءَ

حكمةُ تأخيرِ الحِرمانِ عنِ الهبة:

أُخِّرَ الحِرمانُ عنِ الهِبَةِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ٤٩ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾؛ لأنَّ إنعامَهُ على عبادِهِ أهمُّ عندَهُ، وتقديمُ الأهمِّ واجبٌ في الكلامِ البليغِ، والآيةُ إنَّما سيقَتْ للاعتدادِ بالنِّعَمِ، وإنَّما أُتِيَ بذكرِ الحِرمانِ؛ ليُمدحَ بالقدرةِ على المنعِ كما يُمدَحُ بالعطاءِ، فيُعلَمَ أنَّهُ

غلَبةُ العطاءِ على المنعِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 139.

لا مانعَ لِما أعطَى سبحانَهُ، ولا مُعطِيَ لِما منعَ[1]، وفي التَّقديمِ أيضًا إيذانٌ بأنَّ العطاءَ أكثرُ مِنَ المنعِ.

بلاغةُ التَّقسيمِ في الآيتَينِ:

ذِكْـــرُ صـــوَرِ العطاءِ والمنَعِ في الأولادِ

في قولِهِ تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾ فنُّ التَّقسيمِ، وهو استيفاءُ المتكلِّمِ جميعَ أقسامِ المعنى الَّذي هو شارعٌ فيه، بحيثُ لا يغادِرُ منهُ شيئًا؛ فإنَّهُ سبحانَهُ إمّا أنْ يُفرِدَ العبدَ بهبةِ الإناثِ، أو بهبةِ الذُّكورِ، أو بهما جميعًا، وإمّا ألّا يَهَبَهُ شيئًا[2].

سرُّ فصلِ جملةِ ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾ عمّا قبلَها:

خَـلْـقُـهُ سبحانَهُ جـارٍ عـلى وفْـقِ الحكمةِ والقدرةِ النّافذةِ

فُصِلَ قولُهُ ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لأنَّهُ في موضعِ العِلَّةِ للمُبدَلِ منهُ، وهو ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾، فموقعُ (إنَّ) هنا موقعُ فاءِ التَّفريعِ، والمعنى: أنَّ خَلْقَهُ ما يشاءُ ليسَ خَلْقًا مُهمَلًا عَرِيًّا عنِ الحِكمةِ، بل هو جارٍ على وفْقِ الحكمةِ والقدرةِ النّافذةِ[3]، وممّا يُذْكَر في سرّ الفصل: أنّ هذه الجملةَ صارت كمَضرب المثلِ في فعل كلّ شيء؛ فتقول: إنّه عليم قدير؛ فكان الفصل مُفيدًا لتعليل الأمور في عمومها، ومنها: أمرُ الهِبَة والمَنْع في صدر الآية.

سرُّ توكيدِ جملةِ الفاصلةِ:

تـأكـيـدُ حكمةِ اللهِ وقدرتِهِ في أفعالِهِ

أُكِّدَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾ بـ (إنَّ) واسميَّةِ الجملةِ؛ لكمالِ العنايةِ بمضمونِهِ[4]، وهو تعليلُ أنَّ الخَلقَ والمَنعَ والعطاءَ جارٍ على وفْقِ الحِكمةِ والقدرةِ، وممّا يُذْكر في سرّ تصدير جملة الفاصلة بالتّأكيد؛ دَفْعُ الأوهام والخواطر التي تجول في خاطر الإنسان، ولا سيما في أمر المنع منَ الإنجاب؛ فجاء التّأكيد ليُبيّنَ أنّ ذلك بقَدَر اللّه تعالى.

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 54.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 54، والزّحيليّ، التّفسير المنير: 25/ 97.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 139.
(4) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 266.

وجهُ إيثارِ صفتَيِ العِلْمِ والقُدرةِ:

كمالُ الفعلِ بصُدورِهِ عن عِلْمٍ وقُدْرةٍ

اختيرَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ صفتا العِلْمِ والقُدرةِ دونَ غيرِهما مِنْ صفاتِهِ تعالى؛ لمناسبتِهما ما سبقَ مِنَ الكلامِ، ببيانِ أنَّهُ ﷻ يفعلُ ما يفعلُ مِنَ الخَلْقِ والهِبَةِ والمنعِ بحكمةٍ واختيارٍ[1]، وذلكَ كمالُ الفعلِ، وفي ذلك لفتُ نظرٍ لمن وُهِبَ له منَ الأولاد على تعدّد صفة الهبة إناثًا أو ذُكورًا، أو ذُكورًا وإناثًا؛ بأنّ ذلك واقع لك بعلم اللّه وحِكمته، والواجب عليك شُكْرُ هذه النّعمةِ؛ لأنّها جاءت منَ العليم القدير، وأيضًا: جبرٌ لخاطر من حُرِم هبةَ الأولاد، بأنّ ذلك واقعٌ بعِلْم اللّه وقدرته، وعليه أن يستقبل قدرَ اللّه فيه بالرّضا؛ لأنّه منَ العليم القدير.

بلاغةُ صيغةِ (فعيل) في: ﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾:

عُبِّرَ بصيغةِ (فعيلٍ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾؛ للمبالغةِ في اتِّصافِهِ تعالى بالعِلْمِ والقُدرةِ، والمعنى: إنَّهُ مبالغٌ في العِلْمِ والقُدرةِ[2].

غرضُ تقديمِ العليمِ على القديرِ:

العِلْمُ أعظمُ شروطِ المُلْكِ

قُدِّمَ العليمُ على القديرِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾؛ لأنَّهُ الوصفُ الَّذي هو أعظمُ شروطِ المُلْكِ[3] في التّصرّف فيه؛ فهو سبحانه عليمٌ بمَن يستحِقّ كلَّ نوع من هذه الأنواع، وقديرٌ على ما يريد أن يخلق؛ فالخَلْق مبنيٌّ على العِلْم، وفي ذلك إشارةٌ على كمال فعل العطاء والمَنْع.

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الهِبَةُ والإعطاءُ:

عطاءُ اللهِ مَخْضُ تفضُّلٍ منهُ

الهِبَةُ تكونُ مِنْ غيرِ مقابلٍ ولا عِوَضٍ، والإعطاءُ أعمُّ، والإعطاءُ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 85، والقونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 266.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 37، والآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 54.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 356.

في الأصلِ: اتِّصالُ الشَّيءِ بالآخذِ لهُ؛ كإعطائِكَ المالَ لزيدٍ؛ ليتَّجرَ لكَ به، ولا يقتضي التَّمليكَ، وأمّا الهِبَةُ فتقتضي التَّمليكَ، فإذا وهبتَهُ شيئًا فقد ملَّكتَهُ إيّاهُ، ثمَّ كَثُرَ استعمالُ الإعطاءِ في التَّمليكِ، فيقالُ: أعطاهُ مالًا، إذا مَلَّكَهُ إيّاهُ[1]، وقد عُبِّرَ بالهِبَةِ في الآيةِ؛ للتَّنبيهِ على أنَّ الأولادَ مَحْضُ فضلٍ وكرمٍ منهُ ﷻ.

(1) النّزهي، الفروق اللّغويّة، ص: 40.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"